

## اتفاق مؤقت وأسئلة مفتوحة.. ما الذي يهدد الهدنة بين إيران وواشنطن؟



قبل أقل من ساعتين على انقضاء المهلة التي حددها الرئيس الأمريكي لتهران، والتي كان مقرراً أن تنتهي عند الساعة الثامنة مساء الثلاثاء 7 أبريل/نيسان بتوقيات الولايات المتحدة، لإبرام صفقة أو فتح مضيق هرمز تفادياً لما وصفه بـ"تدمير البنية التحتية الإيرانية وإعادةتها إلى العصور الحجرية"، أعلن دونالد ترامب، على نحو مفاجئ، التوصل إلى وقف لإطلاق النار لمدة أسبوعين، مشروطاً بموافقة إيران على فتح المضيق بصورة كاملة وفورية وآمنة، وذلك على خلفية المحادثات التي أجرتها واشنطن مع الجانب الباكستاني.

ولم يتأخر الرد الإيراني كثيراً، إذ سارعت كل من وزارة الخارجية والمجلس الأعلى للأمن القومي في إيران إلى إعلان الموافقة المبدئية على هذه الخطوة، رغم استمرار التباين بشأن المقترح الإيراني المؤلف من عشر نقاط، والذي قال ترامب إنه يشكل أساساً عملياً يمكن البناء عليه في التفاوض.

ورغم الترحيب الإقليمي والدولي باتفاق الأنفاس الأخيرة، بعد تصعيد غير مسبوق بين الطرفين وساعات من الترقب المشوب بالقلق عاشها العالم، ولا سيما الشرق الأوسط، خشية الانزلاق إلى سيناريوهات كارثية إذا ما مضت واشنطن وتهران في تنفيذ تهديداتهما المتبادلة، فإن المشهد لا يزال بعيداً عن الاستقرار الكامل، في ظل الضبابية التي تحيط بتفاصيله، والشكوك المتزايدة بشأن قدرته على الصمود أمام التعقيدات والتحديات التي قد تعترضه في الأيام المقبلة.

With the greatest humility, I am pleased to announce that the Islamic Republic of Iran and the United States of America, along with their allies, have agreed to an immediate ceasefire everywhere including Lebanon and elsewhere, EFFECTIVE IMMEDIATELY.

I warmly welcome the...

— Shehbaz Sharif (@CMShehbaz) April 7, 2026

تفاصيل الاتفاق

بحسب ما أعلنه ترامب، فإن الولايات المتحدة تلقت عبر الوساطة الباكستانية المقترح الإيراني المؤلف من عشرة بنود، معتبراً أنه يمثل "أساساً عملياً يمكن التفاوض عليه"، من دون أن يكشف عن تفاصيله كاملة، غير أن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أزاح جانباً من الغموض المحيط بهذا المقترح، حين أوضح أن طهران تبدي استعداداً لوقف عمليات قواتها المسلحة إذا توقفت الهجمات عليها، مع السماح بمرور آمن عبر مضيق هرمز لمدة أسبوعين، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع القوات المسلحة الإيرانية.

وفي موازاة ذلك، كشف بيان صادر عن أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني عن بقية ملامح الطرح الإيراني، الذي لم يتوقف عند مسألة التهدئة العسكرية المباشرة، بل تمدد إلى حزمة شروط سياسية وأمنية واسعة، من بينها عدم الاعتداء على لبنان، والإقرار باستمرار سيطرة إيران على مضيق هرمز، وانسحاب القوات القتالية الأمريكية من القواعد ونقاط الانتشار في المنطقة، ووضع بروتوكول آمن للملاحة في المضيق.

فضلاً عن حصول طهران على تعويضات كاملة وفق التقديرات الإيرانية، ورفع جميع العقوبات الأولية والثانوية، إلى جانب إلغاء القرارات الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج، ووقف الحرب على مختلف الجبهات بما فيها لبنان، على أن يتم تثبيت هذه البنود جميعاً ضمن قرار ملزم يصدر عن مجلس الأمن الدولي.

أما الوسيط الباكستاني، فقد أعلن على لسان رئيس الوزراء شهباز شريف أن الطرفين توصلا إلى اتفاق على وقف فوري لإطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة، وكذلك بين حلفاء كل منهما في مختلف الساحات، بما في ذلك لبنان ومناطق أخرى، على أن يدخل هذا الترتيب حيز التنفيذ فوراً، كما أشار إلى دعوة وفدي البلدين لعقد جلسة تفاوض في 10 أبريل/نيسان لمواصلة المحادثات، تمهيداً لمحاولة التوصل إلى اتفاق شامل يمتد ليغطي مجمل بؤر النزاع القائمة.

ترحيب إقليمي ودولي

حظي قرار وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة بترحيب دولي واسع، عكس إدراكاً متزايداً لحجم المخاطر التي كان يمكن أن تترتب على استمرار التصعيد، ليس على طرفي المواجهة فقط، بل على أمن الإقليم واستقرار الاقتصاد العالمي كذلك، حيث رحبت كل من فرنسا وألمانيا بهذه الخطوة، فيما ذكر مكتب رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر أنه سيتوجه إلى الشرق الأوسط لإجراء محادثات مع شركاء في منطقة الخليج لضمان استمرار فتح مضيق هرمز بشكل دائم بعد هذا الاتفاق.

وفي جنوب شرق آسيا، رحبت إندونيسيا بالخطوة، داعية، على لسان المتحدثة باسم خارجيتها إيفون ميونجكانغ، جميع الأطراف إلى احترام السيادة وسلامة الأراضي والاحتكام إلى المسار الدبلوماسي، بينما أكد رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيزي أن بلاده تواصل العمل مع شركائها الدوليين دعماً للجهود الرامية إلى إعادة فتح مضيق هرمز وتأمين الملاحة فيه.

وفي السياق نفسه، رحبت اليابان بوقف إطلاق النار، مشددة على مواصلة تحركاتها الدبلوماسية، بما في ذلك دعم الجهود الخاصة بإعادة فتح مضيق هرمز بصورة آمنة، وهو موقف تقاطع مع ما أعلنته ماليزيا، إذ دعا رئيس وزرائها أنور إبراهيم إلى سلام دائم في المنطقة، معتبراً أن المقترح الإيراني المؤلف من عشرة بنود لإنهاء الحرب ينبغي ألا يبقى مجرد أرضية تهدئة مؤقتة، بل يجب أن يتحول إلى اتفاق سلام شامل يمتد أثره إلى ما هو أبعد من إيران، ليشمل العراق ولبنان واليمن أيضاً.

عربيًا، رحبت مصر بهذه الخطوة، واعتبرتها تطورًا إيجابيًا مهمًا على طريق تحقيق التهدئة المطلوبة، واحتواء التصعيد، وصون أمن واستقرار ومقدرات شعوب المنطقة والعالم بأسره، ومن جهتها، دعت وزارة الخارجية العراقية إلى البناء على هذا التطور الإيجابي عبر إطلاق مسارات حوار جادة ومستدامة، تعالج جذور الخلافات وتؤسس لقدر أكبر من الثقة المتبادلة بين الأطراف.

أما على المستوى الأممي، فقد رحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بإعلان وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين بين واشنطن وطهران، داعيًا جميع الأطراف إلى التعامل مع هذه الفرصة بوصفها مدخلًا إلى سلام أطول أمدًا في الشرق الأوسط، لا مجرد استراحة مؤقتة في مسار أزمة قابلة للاشتعال من جديد في أي لحظة.

لبنان.. نقطة الخلاف الأبرز

برزت الجبهة اللبنانية بوصفها العقدة الأبرز في مسار هذا الاتفاق، وكشفت منذ اللحظة الأولى حجم الضبابية التي لا تزال تحيط ببنوده وحدود تطبيقه، ففي حين أعلن رئيس الوزراء الباكستاني أن التفاهم يشمل وقف الاعتداءات الإسرائيلية في لبنان، إلى جانب ساحات أخرى يمكن أن يفهم منها اليمن والعراق وبعض دول الخليج، سارع مكتب رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى نفي ذلك، مدعيًا أن الاتفاق لا يمتد إلى الساحة اللبنانية.

وفي محاولة واضحة لإعادة ضبط تفسير الاتفاق بما يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية، قال مكتب نتنياهو إن تل أبيب تؤيد قرار ترامب بتعليق الهجمات لمدة أسبوعين، لكن ضمن شروط محددة، في مقدمتها فتح إيران لمضيق هرمز ووقف إطلاق النار.

وأضاف البيان أن إسرائيل تدعم المساعي الأمريكية الرامية إلى ضمان عدم امتلاك إيران سلاحًا نوويًا، وألا تتحول إلى مصدر تهديد، سواء عبر الصواريخ أو ما وصفه بـ“الإرهاب”، ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل أو دول الخليج أو العالم.

ويعكس هذا التباين الصريح بين الرواية الباكستانية والموقف الإسرائيلي أن الاتفاق، رغم الإعلان عنه، لا يزال مفتوحًا على تأويلات متعارضة، وأن إحدى أكبر مشكلاته تكمن في غياب تصور موحد بشأن ساحات سريانه وحدود الالتزامات المترتبة عليه، بما يجعل الجبهة اللبنانية مرشحة لأن تكون أول اختبار فعلي لمدى صلابه هذه الهدنة أو هشاشتها.

Israel also supports the US effort to ensure that Iran no longer poses a nuclear, missile and terror threat to America, Israel, Iran's Arab neighbors and the world.

— Prime Minister of Israel (@IsraeliPM) April 8, 2026

وفي ظل الصدمة التي أحدثها الإعلان عن الاتفاق بصيغته الحالية داخل إسرائيل، يبدو من الصعب على نتيناهو التفريط سريعًا في ورقة الجنوب اللبناني، بوصفها واحدة من أبرز أوراق الضغط التي لا يزال قادرًا على توظيفها سياسيًا وعسكريًا.

وقد بدت ملامح ذلك في الأفق منذ اللحظة الأولى، مع تصاعد وتيرة العمليات العسكرية، في وقت يواصل فيه الجانب اللبناني التزام قدر كبير من ضبط النفس وتجنب الانجرار إلى رد واسع، ترقبًا لاتضاح موقع الساحة اللبنانية من هذا التفاهم وحدود ما إذا كانت مشمولة به فغلا أم مستثناة منه.

ومع تمسك طهران بمبدأ “وحدة الساحات” وإصرارها على أن يكون لبنان جزءًا أصيلاً من أي اتفاق أو تهدئة شاملة، مقابل إصرار نتيناهو على الاحتفاظ بهذه الورقة بوصفها أحد عناصر حماية مستقبله السياسي، تبدو الصورة أكثر تعقيدًا وتشابكًا.

وعليه، تظل التطورات مفتوحة على مسارات متعددة، قد يفضي بعضها إلى إجهاض الاتفاق في مرحلته الأولى، وقد يدفع بعضها الآخر إلى إعادة صياغته أو إعادة تموضعه بما يتناسب مع موازين القوة والضغط المتبادلة على الأرض.

ما التحديات؟

لا يمكن التعامل مع هذا الاتفاق بوصفه تسوية نهائية مكتملة الأركان أو صيغة قابلة للاعتماد المستقر، إذ لا يزال، في جوهره، أقرب إلى مبادرة مؤقتة لحسن النوايا منها إلى اتفاق ملزم تبلور في صورة قرارات رسمية أو مسودات نهائية واضحة، ومن ثم، فإنه يبقى محاطًا بحزمة واسعة من التحديات والمخاطر التي تجعل استمراره مرهونًا بشروط سياسية وأمنية لم تُحسم بعد بصورة قاطعة.

ويبرز الخلاف الأول في طبيعة توصيف الهدنة نفسها ومعناها السياسي، ففي حين تنظر واشنطن إليها باعتبارها مدخلًا عمليًا وسريعًا لفتح مضيق هرمز ووقف النزيف الذي أصاب الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة خلال الأسابيع الماضية بفعل إغلاقه، تسعى طهران إلى ربطها بمسار أوسع يفضي إلى تهدئة مستدامة ووقف كامل لإطلاق النار وإنهاء الحرب بصورة شاملة، وبذلك، يبدو أن ترامب يتعامل مع الهدنة باعتبارها اختبارًا عاجلًا للنوايا، بينما تراها إيران بوابة تفاوض نحو صفقة أكبر وأكثر شمولًا.

أما التحدي الثاني، فيتصل بمضيق هرمز نفسه، ليس فقط من حيث إعادة فتحه، بل أيضًا من حيث طبيعة إدارته مستقبلًا، وهي مسألة لم تتضح تفاصيلها في الصيغة المتداولة للاتفاق، فبحسب ما يُثار، تسعى طهران إلى بلورة تصور يمنحها دورًا مباشرًا في تنظيم المرور عبر المضيق وتحويله إلى نافذة اقتصادية تدرّ عوائد مالية من خلال رسوم عبور محتملة بالشراكة مع مسقط.

غير أن هذا الطرح يصطدم بالمنظومة القانونية النازمة للمضيق، والتي لا تسمح بالتعامل معه على غرار قناة السويس المصرية مثلًا، ما يطرح سؤالًا جوهريًا بشأن مدى استعداد واشنطن، ومن خلفها القوى الدولية الكبرى، لقبول ترجمة مثل هذه الرؤية الإيرانية إلى واقع عملي.

وفي موازاة ذلك، يعاني الاتفاق، بصورته المعلنة حتى الآن، من ضبابية لافتة في عدد من البنود الجوهرية، وعلى رأسها ما يتعلق بمستقبل التخصيب والملف النووي الإيراني ككل، فضلًا عن مسألة رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، والثمن السياسي والاستراتيجي المقابل لذلك.

ذكر مكتب رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر يوم الأربعاء أنه سيتوجه إلى الشرق الأوسط للإجراء محادثات مع شركاء في منطقة الخليج لضمان استمرار فتح مضيق هرمز بشكل دائم بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران. <https://www.reuters.com/world/middle-east/britain-uk-prime-minister-keir-starmer-iran-nuclear-deal-2026-04-08/>

— Reuters | العربية رويترز | April 8, 2026 (@araReuters)

صحيح أن ترامب وصف المقترح الإيراني بأنه "أساس عملي" يمكن البناء عليه، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تعلن بعد موقفها النهائي والرسمي من تفاصيله، وهو ما يفتح الباب أمام خلافات قد تنفجر لاحقًا على طاولة التفاوض.

إلى جانب ذلك، تمثل أزمة الثقة المتأكلة بين الطرفين واحدة من أعقد العقبات التي قد تحول دون استكمال الاتفاق بصورة مستقرة، فالتجارب السابقة رسخت قناعة متبادلة بأن كل طرف قد يلجأ إلى الهدنة باعتبارها فرصة لإعادة التموضع، أو كسب الوقت، أو تحسين شروط التفاوض، وهذا المستوى العميق من الشك المتبادل يجعل التطبيق العملي لأي تفاهم أصعب بكثير من مجرد التوافق عليه سياسيًا أو الإعلان عنه إعلاميًا.

ثم يأتي التحدي الأكثر حساسية، والمتعلق بالسلوك الإسرائيلي، في ظل تعاطي تل أبيب مع هذا الاتفاق

بقدر كبير من الشك والارتياب، فداخل إسرائيل تتصاعد أصوات ترى في هذه الصيغة مظهرًا من مظاهر التراجع أو حتى الهزيمة السياسية، وهو ما يضع مستقبل بنيامين نتنياهو السياسي تحت ضغط بالغ، وقد يدفعه إلى محاولة خلط الأوراق وإرباك مسار التفاهات القائمة، سواء عبر الإصرار على استمرار العمليات في لبنان، أو من خلال السعي إلى استهداف إيران بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف نسف الاتفاق بصيغته الحالية.

وأخيرًا، فإن غياب الضمانات الصلبة والملزمة التي تُجبر جميع الأطراف على الالتزام بما تم التوصل إليه، يثير قلقًا مشروعًا بشأن قدرة هذا الاتفاق على الصمود أمام كل تلك الاختبارات، ورغم نجاح إسلام آباد، وبدعم من تحركات موازية من إسطنبول والقاهرة، في تقريب وجهات النظر بين واشنطن وطهران، فإن باكستان، بحكم موقعها وقدراتها، لا تبدو قادرة وحدها على الاضطلاع بدور الضامن لاتفاق بهذا الحجم والتعقيد، ما يجعل الهدنة الراهنة معلقة بين فرصة سياسية قابلة للبناء عليها، واحتمال انتكاسة سريعة قد تعيد المنطقة إلى مربع الانفجار من جديد.

في المحصلة، يبدو أنه من المبكر الذهاب إلى تقييم نهائي لهذا الاتفاق أو التعامل معه بوصفه نقطة تحول حاسمة في مسار الحرب، إذ إن ما جرى حتى الآن لا يعدو كونه محاولة اضطرارية لالتقاط الأنفاس بعد أن دفعت الكلفة الباهظة جميع الأطراف إلى البحث عن مخرج سريع من حافة الانفجار، غير أن هذه الهدنة، رغم أهميتها، لا تزال أقرب إلى بادرة حسن نوايا هشة منها إلى تسوية راسخة قابلة للحياة.

فالتحدي الحقيقي لا يكمن فقط في تثبيت وقف إطلاق النار، بل في القدرة على نقل هذه التهدئة المؤقتة من مستوى الضرورة العسكرية إلى مستوى الاتفاق السياسي المستدام، وهي مهمة تبدو شاقة في ظل مناخ مثقل بالشكوك وانعدام الثقة بين الطرفين.

ولعل ما صدر عن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حين أكد أن "الأصابع على الزناد، وأي خطأ من العدو سيواجهه برد كامل"، وما تلاه من استمرار العمليات على بعض الأهداف الخليجية، يعكس بوضوح أن طهران لا تزال تنظر إلى المسار التفاوضي بعين الريبة، وتتعامل مع الوساطة والتهدئة باعتبارهما اختبارًا للنوايا لا أكثر، ومن ثم، فإن مستقبل هذا الاتفاق سيظل معلقًا بين فرصة نادرة لاحتواء الانفجار، واحتمال دائم للانتكاس عند أول اختبار جدي على الأرض.